



دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة
(2000 – 2019)

An analytical and evaluative study of the role of monetary policy in controlling the money supply in Algeria during the period(2019-2000)

قشام اسماعيل¹ ، عباس خديجة²

 Kamil17000@yahoo.fr ، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، MQEMADD مخبر¹

 H.abbas@univ-djelfa.dz ، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، MQEMADD مخبر²

| تاريخ الإرسال: 2021/09/18 | تاريخ القبول: 2021/10/28 |
|---|--|
| <p>ملخص</p> <p>تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر للفترة (2000-2019)، وللتأثير على حجم الكتلة النقدية بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي تستعمل أدوات غير المباشرة، لذا لا بد من تتبع مسار الكتلة النقدية ومقابلاتها وأدوات السياسة النقدية ومن خلال إحصائيات بنك الجزائر وتحليل مسارها.</p> <p>توصلت الدراسة إلى أن تطور المعروض النقدي يتأثر بالصدمات الخارجية وانخفاض أسعار النفط، وقد استخدمت السياسة النقدية معدل الاحتياط الإجمالي وتراجع السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم واستحدثت أدوات غير مباشرة جديدة خلال الفترة لامتناس فائض السيولة والتوجه إلى التمويل غير التقليدي</p> <p>الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، عرض نقدي، مقابلات كتلة نقدية، أدوات غير مباشرة</p> <p>تصنيفات JEL: E51، E58.</p> | <p>Abstract</p> <p>This study aims to know the extent of the effectiveness of monetary policy in controlling the money supply in Algeria for the period (2000-2019), and to influence the size of the monetary mass in line with the level of economic activity using indirect tools, so it is necessary to follow the path of the monetary mass and its interviews and monetary policy tools and through Bank of Algeria statistics and analysis of its course The study concluded that the development of the money supply is affected by external shocks and the decline in oil prices.</p> <p>Keywords: Monetary policy, money supply, money supply interviews, indirect tools</p> <p>JEL Classification Codes: E51, E58.</p> |

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تعتبر السياسة النقدية أحد مكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية فهي تمثل الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية لمراقبة العرض النقدي للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جهة ولتحقيق الأهداف الاقتصادية من جهة أخرى، وللسياسة النقدية دور مهم في تصحيح الأوضاع الاقتصادية من خلال التأثير في متغيرات الاقتصادية الكلية وفي تكييف عرض النقد بما يتلائم مع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة وصولاً إلى الاستقرار النقدي والاقتصادي عموماً.

والسياسة النقدية في الجزائر عرفت منعرجاً هاماً بصعود قانون النقد والقرض (10-90) باعتباره إصلاحاً شاملاً للسياسة النقدية، والجزائر كغيرها من الدول النفطية شهدت فائض في السيولة من سنة 2000-2014 وتزامن مع البرامج التنموية والأزمة المالية العالمية ولهذا استحدثت أدوات جديدة لامتناس الفائض إلا أن انخفاض أسعار النفط 2014 أجبرت بنك الجزائر إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي ذو الطبعة التضخمية أثاره السلبية على الاقتصاد، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

— ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)؟

هذا التساؤل الرئيسي تتفرع منه عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

- ما مسار العرض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما هو دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي؟
- كيف يمكن للسياسة النقدية التأثير في عرض النقد؟

■ فرضيات البحث:

- يعرف العرض النقدي في الجزائر تزايداً مستمراً تبعاً لحالة الاقتصاد
- للسياسة النقدية دور مهم في ضبط المعروض النقدي من خلال التحكم في حجمها.
- يمكن للسياسة النقدية ضبط عرض النقد من خلال أدواتها غير المباشرة.

■ منهج الدراسة:

تماشيا مع الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وعرض النقد والتحليلي من خلال الاعتماد إحصاءات وبيانات بنك الجزائر وتحليل أدائها وتقريب الصورة.

2. المحور الأول: السياسة النقدية

1.2- مفهوم السياسة النقدية:

— يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية لأفرادها (محمد سمحان و يونس يامن ، 2011، صفحة 263).

— يمكن أن تعرف السياسة النقدية بأنها: "الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة، والمتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية (البكري و صافي ، 2012، صفحة 178).

— يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " (بن دعاس ، 2007، صفحة 86) .

ونستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما (حسين، 2008، صفحة 89) .

ومن خلال ما سبق فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لا بد أن يضم مجموعة من العناصر

التالية: (المشهداني و الطائي ، 2015، صفحة 30)

1. الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
2. جميع التدابير النقدية وغير النقدية المتخذة لغرض التأثير في حجم وقيمة وكلفة وتوفير السيولة النقدية.
3. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددتها السلطات النقدية.

2.2- أدوات السياسة النقدية: للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة

1.2.2- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

1) سياسة معدل إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات، وأذونات أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة قبل هذه الأوراق أو غيرها، وتنشر البنوك المركزية من وقت لآخر الأسعار التي تتأهب لإعادة الخصم بمقتضاها (بطرس جلدلة ، 2012، صفحة 125).

2) الاحتياط الإجمالي: الاحتياط الإجمالي هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه، باسم هذه البنوك، لا ينتج في الغالب فوائد، وفي إطار السياسة النقدية يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه الوسيلة إلى التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب من طرفه، فإذا كان البنك المركزي يرغب في التقلص من السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذا المعدل، والعكس صحيح (لطرش، 2015، الصفحات 157-158).

3) سياسة السوق المفتوحة: عمليات السوق المفتوحة هي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية والسندات العمومية وأذونات الخزينة والسوق النقدية والمالية، وذلك بهدف التأثير على الائتمان، وبذلك يحتفظ البنك المركزي بمحفظة ضخمة للسندات الحكومية المتفاوتة الآجال تسمى عادة "المحفظة الاستثمارية" وأوراق أخرى، ويتم ذلك في السوق النقدية والمالية، بقصد التحكم في السيولة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة، وبذلك تستطيع السلطات النقدية توجيه الأخير. (خليل ، 2014، صفحة 97)

2.2.2- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية: يقصد بالأدوات المباشرة بالأساليب والأدوات النوعية والتي

يستخدمها المصرف المركزي يهدف للتأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة. فمثلا إذا كانت رغبة الحكومة والسلطة النقدية تشجيع القطاع الزراعي فإنها تستطيع أن تدفع المصارف لتقليل تكلفة التمويل الزراعي.

وعادة ما تستخدم الأدوات النوعية في الدول النامية وبشكل أكبر من الدول المتقدمة لغياب فاعلية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل، وتتخذ الأدوات النوعية أشكال عدة فمثلا:

- قد يستخدم المصرف المركزي الإقناع الأدبي المباشر في محاولة لدفع المصارف باتجاه سلوك معين.
- قد يستخدم أساليب رقابية بحيث يضع سقوفاً معينة لعمليات المصرف التجاري بحيث لا يتجاوزها كالرقابة على الائتمان، أو الرقابة على العملة الأجنبية، أو الرقابة على استخدام المشتقات المالية.
- قد يستخدم المصرف المركزي أساليب للإغراء من خلال منح المصارف تسهيلات معينة بهدف توجيه المصارف باتجاه سلوك معين كالمزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف لحثها على الاندماج (حداد و هذلول ، 2008، الصفحات 190-191).

3.2- أهداف السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف التالية :

- استقرار المستوى العام للأسعار: تسعى السياسة النقدية الى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة كما تعانیه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة (يوسف كافي ، 2015، صفحة 308) .
- العمالة الكاملة: تعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم المشروعات، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة (ضيف الله القطايري، 2011، صفحة 21).
- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي (البياتي و الشمري، 2009، صفحة 375).

- تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يعمل في صالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف (السيد متولي، 2014، صفحة 196).

3. المحور الثاني: العروض النقدي

1.3- مفهوم العرض النقدي

- نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها. (بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2017، صفحة 49).
- يتمثل عرض النقود في كمية وسائل الدفع في المجتمع التي تستخدم تسوية المدفوعات (يوسف كافي، 2015، صفحة 318).
- يعرف عرض النقد بأنه كمية النقود المتداولة في أيدي أفراد المجتمع في لحظة معينة من الزمن (الوادي، خريس، الحواري، و العتيبي، 2007، صفحة 310).

2.3- العوامل المحددة لعرض النقد:

من العوامل المحددة لعرض النقد ما يلي: (الحاج، 2009، الصفحات 221-222)

- 1) سياسة البنك المركزي المستمدة من السياسات العامة في الدولة، والهادفة إلى إحداث توسع أو انكماش في عرض النقد.
- 2) كمية النقود المتداولة: والمقصود بها مجموع وسائل الدفع من العملات المختلفة سواء كانت معدنية أو ورقية أو ودائع مصرفية والتي تكون موجودة في الدولة في وقت معين.
- 3) سرعة دوران النقود: ويعني متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى، ويعتمد هذا التداول على عدة عوامل منها:
 - طريقة استلام الدخل (يوميًا، أسبوعيًا، شهريًا).
 - عادات التعامل النقدي (الدفع الفوري أو بالتقسيط).
 - الوضع الاقتصادي السائد.

3.3- مكونات الكتلة النقدية - المجمعات النقدية - : من خلال مفهوم العرض النقدي يمكن توضيح المجمعات النقدية التالية:

- **المجمع (M1):** (المفهوم الضيق): (حداد و هذلول ، 2008 ، صفحة 89)

ويشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وقد شاع هذا التعريف بين الكنزيين والتقليديين لتأكيد على وظيفة النقود الأساسية كوسيلة للتبادل (الوظيفة الأساسية للنقود كما يرونها) ويشمل M1 هنا الودائع الجارية يمكن الحصول عليها بسرعة وبدون خسارة والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور

- **المجمع (M2):** (المفهوم الواسع) وتعرف بالسيولة المحلية الخاصة (السمهوي، 2012 ، الصفحات 49-50)

يعد هذا التعريف أوسع وأشمل من التعريف السابق، حيث يضم، بالإضافة إلى (M1)، كل من الحسابات البنكية) الادخارية والحسابات المربوطة لأجل، وهذه أصول مالية أقل سيولة من سابقتها.

$$M1 = M2 + \text{الحسابات المصرفية الادخارية} + \text{الحسابات المصرفية المربوطة لأجل}$$

- **المجمع: M3، M4:** (المفهوم الاوسع لعرض النقد): (فاضل البياتي و سمارة ، 2013 ، صفحة 70)

بالإضافة الى الكتلة النقدية M2، إمتد مفهوم عرض النقد ليشمل بنود جديدة تتمثل في ودائع الادخار لدى المؤسسات الإدخارية (غير المصرفية) إذ يعرف بعرض النقد M3 حيث يمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية:

عرض النقد M3 = M2 + ودائع الادخار لدى مؤسسات الادخارية (خارج البنوك الجزائرية)

تعود أسباب ظهور هذا المفهوم إلى تطور النظام المالي للاقتصاديات الصناعية وازدياد عدد المؤسسات الوسيطة وتوسع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة، لذلك ظهر إلى جانب البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تقدم للجمهور إلى جانب البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تعرض على الجمهور أصناف من موجودات مالية جديدة والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية.

في حين يمكن احتساب (M4) أو ما يعرف بالسيولة العامة للاقتصاد من خلال:

$M3 + M4 = M4$ الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من الأوراق المالية والسندات المتمثلة بالقروض سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة أو شركات الاستثمار المتخصصة. وفي الأخير يمكن القول بصفة عامة وكنتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية أو معدنية) التي يمكن أن تصدرها الخزنة العامة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية (المصرفية) أو نقود الودائع والتي تحدثها البنوك التجارية، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة. (بلعزوز، 2017، صفحة 49)

4. المحور الثالث: السياسة النقدية والتحكم في عرض النقد.

يتم التحكم في عرض النقد من خلال سياسات البنك المركزي المنسجمة مع السياسات المالية للدولة، وفي هذه الحالة على البنك المركزي أن يحدد كمية وحجم النقود المتداولة في أرجاء الدولة الواحدة، وذلك بإحداث توسع أو انكماش نقدي.

ويتحكم البنك المركزي في عرض النقود، باعتباره البنك الذي يخلق النقود القانونية، ويؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع، وهذا التحكم يؤثر على وظائف النقود، وقد يؤثر التغير في كمية النقود في الدخل القومي والأسعار والتوزيع، أي في النشاط الاقتصادي ككل.

إن التحكم في كمية النقود من قبل البنك المركزي إنما هو تنفيذ للسياسة النقدية التي تضعها السلطة التنفيذية، ويوجد أمامنا ثلاث اتجاهات:

1) عندما تلاحظ السلطة التنفيذية أنه يوجد معدل تضخمي مرتفع وزيادة في الأسعار تقابلها المطالبة بزيادة الأجور، فتسعى لتغيير الإنفاق، ويعمل البنك المركزي على الإقلال من حجم وسائل الدفع وتغيير الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار ويقوم أيضا برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك.

2) التغير في قيمة النقود يجب ان يتجه نحو تحقيق زيادة نشاط الاقتصادي، حتى لو كان ذلك من نتيجة معدل تضخمي، يؤدي بالطبع الى زيادة معينة في الأسعار، إلا انه في نفس الوقت يؤدي الى زيادة القوة الشرائية، والطلب الاستثماري، وتحقيق التشغيل الكامل، ويحدث هذا عندما يقوم البنك المركزي من زيادة حجم وسائل الدفع، وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة.

3) ما يتعلق بالدول النامية: فهي تعتمد دائما على اقتصاد موسمي أو زراعي، وبالتالي على محصول واحد وتصدير المواد الأولية للخارج وفي هذا المجال تدور السياسة النقدية، حيث يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند بدء الزراعة ويقلل من حجم هذه الوسائل عند بيع المحصول في محاولة لحصر آثار التضخم وارتباط حجم وسائل الدفع مع التغيرات الموسمية، وقد ترتبط السياسة النقدية مع سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على أساس تجميع المدخرات وتحويل الإنتاج وتحديد حجم النقود.... الخ. (الحاج، 2009، الصفحات 222-223)

5. المحور الرابع: دراسة تحليلية لتطور السياسة النقدية والعرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2020-2000

1.5- تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

يتدخل بنك الجزائر في عمليات السياسة النقدية من خلال السلطة النقدية للتأثير على حجم الائتمان وتوزيعه وبالتالي حجم الكتلة النقدية داخل الاقتصاد الوطني بما يتلائم مع متطلبات النشاط الاقتصادي، باعتماده على مجموعة من الأدوات غير مباشرة المتمثلة في سعر إعادة الخصم والاحتياط الإجمالي وعمليات السوق المفتوحة، كما استحدثت الجزائر أدوات جديدة للسياسة النقدية.

1.1.5- معدل إعادة الخصم:

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (10-90) يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم. (دحماني و سالمي، 2019، صفحة 134) والجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر للفترة (2000-2019)

جدول 1: تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2000-2019) الوحدة: نسب بالمئة

| المعدل | إلى غاية | ابتداء من |
|--------|------------|------------|
| 7.50% | 2000/10/21 | 2000/01/27 |
| 6.00% | 2002/01/19 | 2000/10/22 |
| 5.50% | 2003/05/31 | 2002/01/20 |
| 4.50% | 2004/03/06 | 2003/06/01 |
| 4.00% | 2016/09/30 | 2004/03/07 |
| 3.5% | حتى الآن | 2016/09/30 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

(بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، 2008، صفحة 19)

(بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي ثاني، 2019، صفحة 19)

(بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، 2020، صفحة 19)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم بلغ أعلى نسبة له سنة 2000 بمعدل 7.50 بالمائة وعرف انخفاض تدريجي ليصل إلى 6.00 بالمائة سنة 2002، واستمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 5.50 بالمائة سنة 2003، ونسبة 4.50 بالمائة إلى بداية مارس 2004، واستقر معدل إعادة الخصم عند معدل 4.00 بالمائة من مارس 2004 إلى نهاية 2016 نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى طلب التمويل من البنك المركزي وتحسين الوضعية المالية، وتراجع معدل إعادة الخصم إلى معدل 3.5 بالمائة من 2016 إلى يومنا هذا، وما يفسر ثبات معدل الخصم خلال هذه الفترة الأحجام وعدم طلب إعادة التمويل لدى البنك الجزائر .

2.1.5- الاحتياطي الإجمالي:

يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وقد حدد قانون النقد والقرض من المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإجمالي 28 وفي سنة 1994 أصدرت التعليمات رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبلغ معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الإجمالي في هذه التعليمات من 2.5 من مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات (بن علي و صالح، 2020، صفحة 8).

ولقد تم إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية وفقا لتعليمات بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 2001/02/11 وتم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين هذه الاحتياطات ومعدلات الفائدة المكافئة لها (لطرش، 2015، صفحة 410)
والجدول التالي يبين تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي

جدول 2: تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2019)

| السنوات | معدل الاحتياطي الإجباري | السنوات | معدل الاحتياطي الإجباري |
|---------|-------------------------|---------|-------------------------|
| 2000 | - | 2010 | 9.00% |
| 2001 | 3.00% | 2011 | 9.00% |
| 2002 | 4.25% | 2012 | 11.00% |
| 2003 | 6.25% | 2013 | 12.00% |
| 2004 | 6.50% | 2014 | 12.00% |
| 2005 | 6.50% | 2015 | 12.00% |
| 2006 | 6.50% | 2016 | 8.00% |
| 2007 | 6.50% | 2017 | 4.00% |
| 2008 | 8.00% | 2018 | 8% |
| 2009 | 8.00% | 2019 | 12% |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، ديسمبر 2008، صفحة 17)
- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع رقم 25، مارس 2014، صفحة 17)
- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، مارس 2019، صفحة 17)
- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، 2020، صفحة 17)

ابتداء من أفريل 2001 دخلت حيز التنفيذ والتي لا تختلف كميّاتها العملية عما هو معمول به في الدول الأخرى، سجل معدل الاحتياطي الإجباري 3% في سنة 2001 وارتفع إلى 4.25% سنة 2002، ثم إلى 6.25% سنة 2003، وواصل ارتفاعه إلى 6.5% سنة 2004، ليبقى دون تغيير لمدة ثلاث سنوات 2005، 2006، 2007، ثم رفع بنك الجزائر معدل الاحتياط الإلزامي إلى 8% خلال السنتين 2008، 2009 ليواصل الارتفاع ليصل إلى 12% سنة 2013 لتبقى هذه النسبة ثابتة خلال السنتين 2014، 2015، وكان بنك الجزائر خلال ماي 2016 أقدم على خلفية تقلصات الجذرية في

السيولة البنكية بفعل الأزمة البترولية والمالية العالمية بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك من 12% إلى 8% وفي سنة 2017 تم تخفيض هذه النسبة من جديد من 8% إلى 4%، وتحسبا لتراكم السيولة البنكية ولتفادي أي دفعات تؤدي إلى التضخم فإن بنك الجزائر قام سنة 2018 برفع الاحتياط الإجباري من 4% إلى 8%، وارتفع إلى 12% سنة 2019.

3.1.5- عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض، وقد حدد القانون (90-10) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجربها على العمليات، على أن لا يتجاوز سقف 20 بالمئة من الإيرادات العادية للدولة بالمعدل للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (11-03) المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم 54 منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة (دحماني و سالمي، 2019، صفحة 141) رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر ب 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94 بالمائة، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، رغم كل الجهود المبذولة إلا أنه بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 وإلى غاية سنة 2009، رغم أن دورها يبقى مهم وفعال وقوي. (إكن، 2011-2012، صفحة 197)

4.1.5- استرجاع السيولة :

قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ بداية سنة 2002 وهو التاريخ الذي صادف مع ظهور فائض السيولة على السوق النقدي، واستعمل بنك الجزائر وسائل جديدة لامتصاص فائض السيولة، وتتمثل في استرجاع السيولة لسبعة (07) أيام منذ أبريل 2002 (التعليمة رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أبريل 2002)، والاسترجاع لثلاث (3) أشهر المدرجة في أوت 2005 . (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2010، 2011، صفحة 155)

وتميزت 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاع السيولة لمدة ستة (6) أشهر وذلك ابتداء من جانفي 2013 (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2013، 2014، صفحة 148) والجدول التالي يوضح مسار تطور استرجاع السيولة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول 3: تطور معدل استرجاع السيولة خلال الفترة (2000-2019) الوحدة: نسب بالمئة %

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| استرجاع السيولة 7 أيام | - | - | 2.75 | 1.75 | 0.75 | 1.25 | 1.25 | 1.75 | 1.25 | 0.75 |
| استرجاع السيولة 3 أشهر | - | - | - | - | - | 1.90 | 2.00 | 2.5 | 2.00 | 1.25 |
| استرجاع السيولة 6 أشهر | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| استرجاع السيولة 7 أيام | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | - | 3.50 | 3.50 |
| استرجاع السيولة 3 أشهر | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | - | - | - |
| استرجاع السيولة 6 أشهر | - | - | - | 1.50 | 1.50 | 1.50 | 1.50 | - | - | - |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

(بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية الثلاثي رابع، 2008، صفحة 17)

(بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية الثلاثي رابع، 2013، صفحة 17)

(بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية الثلاثي رابع، 2020، صفحة 17)

5.1.5- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة:

تم في 2005 إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة لامتناس فائض السيولة البنكية تسمى تسهيلة الودائع المغلة للفائدة (تعليمة بنك الجزائر رقم 04-05 المؤرخة في 2004/06/14) وعلى عكس وسيلة

استرجاع السيولة، فإن تسهيلة الودائع، التي تفتح لصالح البنوك التجارية فقط، هي وديعة تتم بمبادرة من هذه الأخيرة لدى بنك الجزائر وتؤخذ لمدة 24 ساعة، نظير فائدة ثابتة يعلن عنها من طرف هذا الأخير وعلى هذا الأساس، تعتبر تسهيلة الودائع المغلة للفائدة عبارة عن آلية لتسيير خزينة البنوك لفترات قصيرة جدا (يوم واحد) في ظل فائض في السيولة تعيشها هذه البنوك، والجدول التالي يوضح تطور هذه الأداة خلال فترة الدراسة (لطرش، 2015، صفحة 411)

جدول 4: تطور معدل تسهيلة الودائع المغلة للفائدة خلال الفترة (2005-2019) الوحدة: نسب بالمئة%

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| تسهيلة الودائع | - | - | - | - | - | 0.30 | 0.30 | 0.75 | 0.75 | 0.30 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| تسهيلة الودائع | 0.30 | 0.30 | 0.30 | 0.30 | 0.30 | 0.30 | 0.00 | 0.00 | - | - |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، ديسمبر 2008، صفحة 17)
- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2011، 2012، صفحة 17)
- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية 2015 ثلاثي رابع، 2016، صفحة 17)
- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، 2020، صفحة 17)

6.1.5- مناقصة القروض بإعلان العروض :

حدد بنك الجزائر المعدل المستهدف لمناقصات القروض 8.25% سنة 2000 وعرف هذا المعدل ثبات خلال ثلاث سنوات 2000، 2001، 2002 عند معدل 8.25% ليرتفع إلى 8.75% سنة 2003، وتراجع إلى معدل 4.5% سنة 2004، أما سنة 2005 بلغ 4.25% مع العلم أنه منذ سنة 2005 لم يعد بنك الجزائر يستعمل هذه الأداة. (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 6، 2009، صفحة 17)

2.5. تطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

1.2.5- تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2019)

يمكننا تتبع تطور العرض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال عرض تطور ومسار مكونات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

جدول 5: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) الوحدة: مليار دج

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|-------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| M2 الكتلة النقدية | 2022.5 | 2473.5 | 2901.5 | 3354.4 | 3644.3 | 4070.4 | 4933.7 | 5994.6 | 6955.9 | 7173.1 |
| M1 النقود | 1048.1 | 1238.5 | 1416.3 | 1630.3 | 2165.6 | 2437.5 | 3167.6 | 4233.6 | 4964.9 | 4944.2 |
| أشباه النقود | 974.3 | 1235.0 | 1485.2 | 1724.0 | 1478.7 | 1632.9 | 1766.1 | 1761.0 | 1991.0 | 2228.9 |
| M2 معدل نمو | %13 | %22.3 | %17.3 | %15.6 | %10.5 | %11.7 | %18.7 | %21.5 | %16.0 | %3.1 |
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| M2 الكتلة النقدية | 8280.7 | 9929.2 | 11015. | 11941. | 13686. | 13704. | 13816. | 14974. | 16636. | 16899. |
| M1 النقود | 5756.4 | 7141.7 | 7681.5 | 8249.8 | 9603.0 | 9261.2 | 9407.0 | 10266. | 11404. | 10647. |
| أشباه النقود | 2524.3 | 2787.5 | 3333.6 | 3691.7 | 4083.7 | 4443.3 | 4409.3 | 4708.5 | 5232.6 | 6251.2 |
| M2 معدل نمو | %15.4 | %19.9 | %10.9 | %8.4 | %14.6 | %0.1 | %0.8 | %8.4 | %11.1 | %-0.76 |

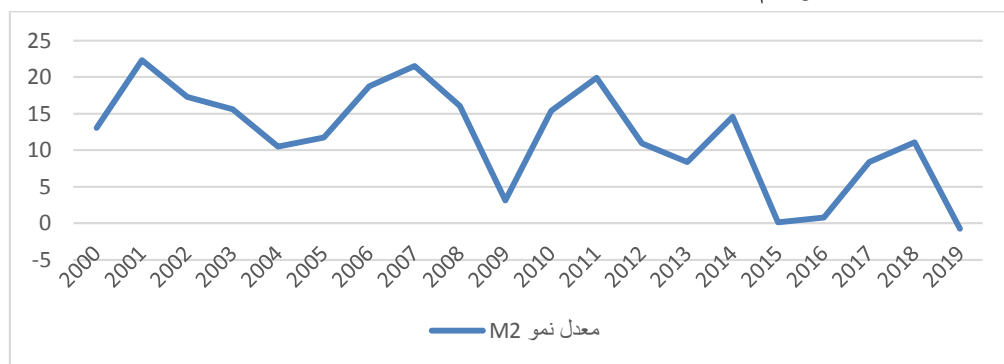
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على

- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2005، 2006، صفحة 183)
- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2010، 2011، صفحة 171)
- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2013، 2014، صفحة 153)
- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2017، 2018، صفحة 148)
- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2018، 2019، صفحة 159)
- (بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، 2020، صفحة 11)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الزيادة في M1 تنعكس على الكتلة النقدية M2، بحيث أن الزيادة المستمرة M1 خلال فترة الدراسة يقابلها نمو مستمر في الكتلة النقدية M2 ويمكن تتبع تطور معدل نمو M2

من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1: تطور معدلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على جدول رقم: 5

عرفة الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ارتفاعا مستمرا في الكتلة النقدية بحيث انتقلت M2 من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 2473.50 مليار دج سنة 2001 هذه الزيادة بمعدل نمو قدر بـ 22.3% هذه الزيادة تعود إلى الانطلاق في البرامج التي تبنتها الحكومة الجزائرية (برنامج الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي) وفي سنة 2002 بلغ M2 مقدار 2901.50 مليار دج بزيادة قدرها 17.3% مقارنة بنسبة 2001 بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية، ثم انتقلت M2 إلى 3354.40 مليار دج بمعدل نمو 15.6% سنة 2003 وفي سنة 2004 بلغت الكتلة النقدية M2 قيمة 3644.3 مليار دج بمعدل نمو يقدر بـ 10.5% وهذا التراجع يعود إلى التراكم المتزايد للدخار المالي للمؤسسات قطاع المحروقات، وفي سنة 2005 بلغت M2 قيمة 4070.4 مليار دج بمعدل نمو قدره 11.7%، وبلغت M2 في سنة 2006 مقدار 4933.7 مليار دج بمعدل نمو 18.7% وبلغت أعلى نسبة سنة 2007 بمعدل نمو 21.5% مما مقداره 5994.6 مليار دج وهذا راجع إلى ارتفاع صافي الموجودات الخارجية، ولبيلغ سنة 2008 معدل 16.0% بمقدار 6955.9 أما سنة 2009 عرف نمو

الكتلة النقدية انخفضت بحوالي 7173.1 مليار دج بمعدل نمو قدره 3.1% وهذا الانخفاض راجع إلى الأزمة المالية العالمية ومع بداية سنة 2010 عاد ارتفاع نمو الكتلة النقدية M2 ليبلغ 8280.7 مليار دج بمعدل قدره 15.4 واستمر هذا التزايد في سنة 2011 ليبلغ معدل 19.9% مقابل 9929.2 مليار دج، وفي سنة 2012 و2013 تراجع معدل نمو الكتلة النقدية M2 بمعدل 10.9% و8.4% على التوالي، ليعود الارتفاع من جديد سنة 2014 محققا بذلك ما مقداره 13686.7 مليار دج بنسبة نمو 14.6 مقارنة مع سنة 2013 أما سنة 2015 و2016 شهدت انخفاضا حادا في نمو العرض النقدي M2 حيث بلغ 0.1% و0.8% بما يقدر 13704.5 مليار دج، 13816.3 مليار دج على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض إيرادات قطاع المحروقات لتراجع أسعار النفط، وبالتالي انخفاض كبير في الموجودات الصافية الأجنبية. وتزايدت الكتلة النقدية M2 بـ 8.4% في 2017 و11.1% في 2018 نجم هذا الارتفاع في الارصدة النقدية عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، وبسبب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ إرتفع حجم النقد المتداول من 14974.6 مليار دج سنة 2017 إلى 16636.7 مليار دج سنة 2018 (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2018، 2019، الصفحات 133-5) ليسجل سنة 2019 انخفاضا شديدا ليصل إلى -0.76 (التخفي و قويدري، 2021، صفحة 492)

2.2.5- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

- إن تغطية الكتلة النقدية هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار، ولا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك الجزائر إلا من العناصر التالية: (بلعزوز، 2017، الصفحات 168-169)
- **الذهب والعملات الصعبة:** تأتي من إيرادات صادراتنا من السلع والخدمات (المحروقات)، ودخول صافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة وغير مباشرة) وتحويلات أحادية للقطاع الخاص والعام (مساهمة المهاجرين الجزائريين بالخارج)، أضف إلى ذلك ما تملكه الدولة من سبائك وعملات ذهب، وعملات أجنبية حرة التداول.
 - **ديون على الخزينة:** تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى المصرف المركزي يمنحها تسبيقات أو تفرض على البنوك التجارية الاككتاب في سندات الخزينة.

– **قروض للاقتصاد:** تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسقف محدد، وحتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل سعر فائدة.

إن أخطر العناصر الثلاثة لتغطية النقد هي الدين على الخزينة العامة، التي تمثل خطراً حقيقياً للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، لأن هذه الديون توجه إلى نفقات على الاستهلاك أو الاستثمار الذي لا ينتج سلعا وخدمات مباعه. (حمروش، 2015، صفحة 298)

والجدول التالي يظهر تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

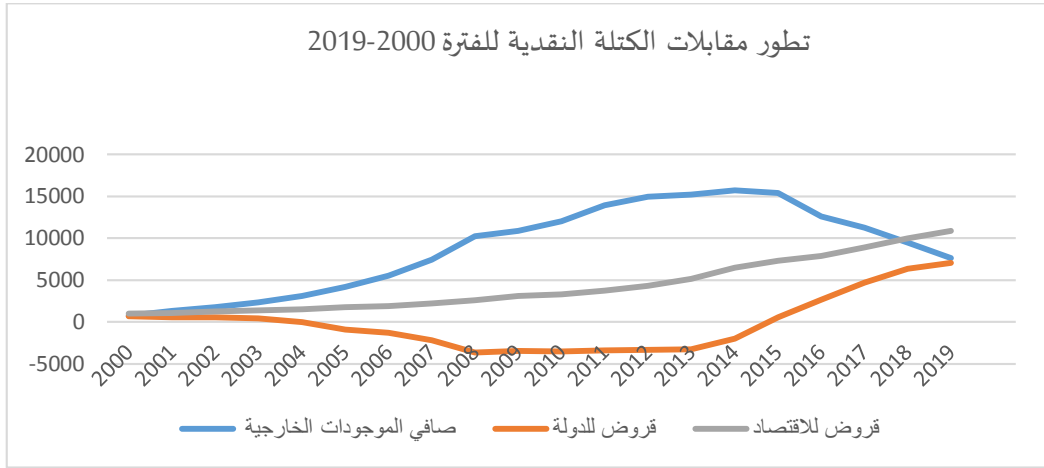
الجدول 6: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2019) الوحدة: مليار دينار

| السنة | صافي الموجودات الخارجية | قروض للدولة | قروض للاقتصاد | السنة | صافي الموجودات الخارجية | قروض للدولة | قروض للاقتصاد |
|-------|-------------------------|-------------|---------------|-------|-------------------------|-------------|---------------|
| 2000 | 775.9 | 677.4 | 993.7 | 2010 | 11996.5 | -3510.9 | 3268.1 |
| 2001 | 1310.8 | 569.7 | 1078.4 | 2011 | 13922.4 | -3406.6 | 3726.5 |
| 2002 | 1755.7 | 578.6 | 1266.8 | 2012 | 14940.0 | -3334.0 | 4287.6 |
| 2003 | 2342.6 | 423.4 | 1380.2 | 2013 | 15225.2 | -3235.4 | 5156.3 |
| 2004 | 3119.2 | -20.6 | 1535.0 | 2014 | 15734.5 | -1992.3 | 6504.6 |
| 2005 | 4179.7 | -933.2 | 1779.8 | 2015 | 15375.4 | 567.5 | 7277.2 |
| 2006 | 5515.0 | -1304.1 | 1905.4 | 2016 | 12596.0 | 2682.2 | 7909.9 |
| 2007 | 7415.5 | -2193.1 | 2205.2 | 2017 | 11227.4 | 4691.9 | 8880.0 |
| 2008 | 10246.9 | -3627.3 | 2615.5 | 2018 | 9485.6 | 6325.7 | 9976.3 |
| 2009 | 10885.7 | -3488.9 | 3086.5 | 2019 | 7598.7 | 7023.9 | 10857.8 |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2008، 2009، صفحة 183)
- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2010، 2011، صفحة 171)
- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2013، 2014، صفحة 153)
- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2017، 2018، صفحة 148)
- (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2018، 2019، صفحة 159)
- (بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية ثلاثي رابع، 2020، صفحة 10)

الشكل 2: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم: 6

– صافي الموجودات الخارجية: (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار) عرفت صافي الموجودات الخارجية تزايداً كبيراً من سنة 2000 إلى 2014، لإرتباطه بارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، بحيث انتقل من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 15734.5 مليار دج سنة 2014 كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة

وذلك ارتباطاً بتطور الوضعية الخارجية، وقد احتل هذا المجموع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية لأهمية ووضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الإقتصاد الوطني وإنخفضت صافي الموجودات الخارجية، ابتداءً من سنة 2015 من 15375.4 مليار دج إلى 12596.0 مليار دج سنة 2016 ليواصل هذا الانخفاض إلى 11227.4 مليار دج سنة 2017، وقد عرف تقلصاً بنسبة 10.9% في 2017 (مقابل 18.1% في 2016) ما يمثل 1368.6 مليار دج، وتراجع في سنة 2018 إلى 9485.6 مليار دج، هذه السنة عرفت تقلصاً في صافي الموجودات الخارجية بنسبة 15.5% في سنة 2018 (مقابل 10.9% في سنة 2017) أي ما يمثل تراجعاً بـ: 1741.8 مليار دج

وهذا التراجع راجع أساساً بإنخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار (بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2018، 2019، صفحة 136) وواصل إنخفاضه ليصل إلى 7598.7 مليار دج سنة 2019 .

-قروض للدولة: نلاحظ أنها عرفت إرتفاعا من سنة الى اخرى حيث إنتقلت من 677.4مليار دج سنة 2000 الى 423.4مليار دج سنة 2003، ثم تراجع، من سنة 2004 الى 2014 فكان أقل قيمة له سنة 2004 بقيمة 20.6-مليار دج ثم بلغ 1992.3-مليار دج سنة 2014 في هذه الفترة قل الإعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخرزينة، وبذلك أصبحت الخزينة العمومية دائنا، فهي بذلك لا تشكل جزءا من الكتلة النقدية.

وفي الفترة الممتدة من 2015-2019 عرف منحى جديد بعد إنخفاض أسعار النفط سنة 2014 تم اللجوء الى الاقتراض من الجهاز المصرفي من طرف الخزينة العمومية وكان ذلك من سنة 2015 بمبلغ 567.5مليار دج وبمبلغ 7023.9مليار دج سنة 2019.

-قروض للإقتصاد: ان القروض الموجهة للإقتصاد، قد عرفت تطور مستمرا من سنة 2000 الى غاية 2019 بحيث انتقل من 993.7مليار دج سنة 2000 الى 1905.4مليار دج سنة 2006 وعرفت سنة 2007 إرتفاعا في القروض بنسبة 15.22% بمبلغ 2205.2مليار دج واستمرت حيوية قروض الاقتصاد في سنوات التالية، وبلغت 8880.9مليار دج سنة 2017 بنسبة زيادة تقدر بـ 12.3%مقابل 8.4% في سنة 2016، أما سنة 2018 سجلت 9976.3مليار دج بنسبة زيادة 12.4%مقابل 12.3% في 2017، وفي سنة 2019 حققت قروض الموجهة للإقتصاد ما قيمته 10857.8دج.

6. الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة التي تطرقنا فيها إلى دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) وتحليل مسار تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كالتالي:

النتائج:

- العرض النقدي في الجزائر غير مستقر ومرتبطة بتدفق صافي الموجودات الخارجية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وبهذا ترتبط علاقة طردية بين العرض النقدي وأسعار النفط؛

- تعتمد السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي بشكل كبير على أدوات الغير المباشرة والتي أثبتت فعاليتها وبشكل أكبر على معدل الاحتياطي الإجباري أما معدل إعادة الخصم والسوق المفتوحة بنسبة أقل؛
- استطاع بنك الجزائر امتصاص السيولة الفائضة باستحداث أدوات غير مباشرة جديدة خلال فترة الدراسة؛
- إن المعروض النقدي في الجزائر غير مستقر وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط وتمويل العجز تبنت الجزائر التمويل غير التقليدي ذو الطابع التضخمي وهذا بإصدار نقدي دون غطاء سنة 2017.

-التوصيات:

- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية المباشرة واستحداث أخرى وفق الظروف الاقتصادية؛
- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للتحكم في المعروض النقدي بكفاءة وفاعلية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛
- ضرورة تنشيط الاقتصاد الحقيقي وتنويع الاقتصاد كخيار إستراتيجي للاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض أسعار النفط؛
- ضرورة تعميم النقود الالكترونية والتجارة الالكترونية لتسهيل التحكم في الكتلة النقدية؛
- لابد من استقلالية البنك المركزي التامة وتكثيف جهود كل الاطراف لتحقيق هدف الاستقرار النقدي والاقتصاد

-7- قائمة المراجع:

- فتيحة بن علي ، و تومي صالح. (03 مارس, 2020). تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2017-1990). مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 16، الصفحات 49-64. الجزائر
- 2019 رقم 49 بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع . (مارس 2020). الجزائر: بنك الجزائر. إسماعيل عدنان. (2019). دار الخيمة.
- أكرم حداد، و مشهور هذلول . (2008). النقود والمصارف. دار وائل للنشر والتوزيع. الاردن.
- الثلاثي الاول بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية 2009 رقم 6. (مارس 2009). الجزائر: بنك الجزائر.

- الطاهر لطرش. (2015). الإقتصاد النقدي والبنكي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- امال دحماني ، و رشيد سالمى. (01 سبتمبر، 2019). تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000). مجلة الاقتصاد الدولي والعملية، 02، الصفحات 129-149.
- أنس البكري، و وليد صافي . (2012). النقود والبنوك. دار البداية ناشرون وموزعون. الاردن.
- بن علي بلعزوز. (2017).
- بن علي بلعزوز. (2017). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية 2008 ، و الثلاثي الرابع رقم 5. (ديسمبر 2008). بنك الجزائر: الجزائر.
- بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2008. (2009). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر . الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2017. (2018). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2018. (2019). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر . الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2005. (2006). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2010. (2011). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2013. (2014). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.
- ثلاثي رابع رقم 17 بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2011. (مارس 2012). الجزائر: بنك الجزائر.
- جمال بن دعاس . (2007). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي -دراسة مقارنة - . دار الخلدونية للنشر والتوزيع. الجزائر.
- جمال بن دعاس . (2007). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي -دراسة مقارنة - . دار الخلدونية للنشر والتوزيع. الجزائر.
- حسين محمد سمحان ، و إسماعيل يونس يامن . (2011). إقتصاديات النقود والمصارف. دار صفاء للنشر والتوزيع. الاردن.
- خالد أحمد المشهداني ، و نبيل إبراهيم الطائي . (2015). مدخل الى المالية العامة . دار الايام للنشر والتوزيع. الاردن
- دلال نور الدين . (2019). العولمة المالية كسبب لانتقال عدوى الأزمات المالية إلى البورصات. مجلة الاقتصاد الصناعي، 9(1)، الصفحات 241-260.
- رحيم حسين. (2008). الإقتصاد المصرفي. دار بهاء الدين للنشر والتوزيع. الجزائر.
- رقم 47 بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، الثلاثي ثاني. (سبتمبر 2019). الجزائر بنك الجزائر.
- رقم 21 بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية 2012 ثلاثي رابع . (مارس 2013). الجزائر: بنك الجزائر .
- رقم 33 بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية 2015 ثلاثي رابع. (مارس 2016). الجزائر: بنك الجزائر .
- رقم 5 بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع. (ديسمبر 2008). الجزائر: بنك الجزائر.
- سامر بطرس جلد . (2012). النقود والبنوك (الإصدار 1). دار البداية ناشرون وموزعون. الاردن.
- طارق الحاج . (2009). المالية العامة (الإصدار 1). دار صفاء للنشر والتوزيع. الاردن.
- طاهر فاضل البياتي، و روهي ميرال سمارة . (2013). النقود والبنوك. دار وائل للنشر والتوزيع. الاردن.

- عبد الجليل هداحي، و محمد بن سعيد. (2014). تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية (دراسة حالة اليونان). مجلة التكامل الاقتصادي، 2(2)، الصفحات 155-173.
- عبد القادر السيد متولي. (2014). إقتصاديات النقود والبنوك. دار الفكر ناشرون وموزعون. الاردن.
- عبد القادر خليل. (2014). مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- عماد غزاري، و رضا بھياني. (2020). نمذجة تطاير أسعار النفط والتنبؤ به للفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة RFIMA. مجلة التكامل الاقتصادي، 8(1)، الصفحات 50-62.
- فاضل طاهر البياتي، و توفيق خالد الشمري. (2009). مدخل الى علم الاقتصاد. ا: دار وائل للنشر والتوزيع. الاردن
- فاطمة رحال، و نادية بلورغي. (2016). دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 2(2)، الصفحات 125-148.
- لسنة 2013 بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع رقم 25. مارس 2014). الجزائر: بنك الجزائر.
- لسنة 2019 رقم 49 بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع. (مارس 2020). الجزائر: بنك الجزائر.
- لسنة 2018 رقم 45 بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع. (مارس 2019). الجزائر: بنك الجزائر.
- لونيس إكن. (2011-2012). السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2019-2000) (شهادة الماجستير). الجزائر.
- محفوظ جبار. (2002). العولة المالية وانعكاساتها على الدول النامية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 3(7)، الصفحات 183-202.
- محمد الأمين وليد طالب، و نظيرة قلاوي. (2019). دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية "حالة الأزمة المالية العالمية 2007-2008. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(1)، الصفحات 381-399.
- محمد سعيد السمھوي. (2012). إقتصاديات النقود والبنوك (الإصدار 1). دار الشروق للنشر والتوزيع. الاردن
- محمد ضيف الله القطايري. (2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية - تحليلية - قياسية) (الإصدار 1). دار غيداء للنشر والتوزيع. الاردن
- محمود الوادي، إبراهيم خريس، نضال الحواري، و ضرار العتيبي. (2007). الأساس في علم الإقتصاد. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الاردن
- مصطفى يوسف كافي. (2015). مبادئ العلوم الإقتصادية. دار الحامد للنشر والتوزيع. الاردن
- نسيمة التخي، و محمد قويدري. (30 جوان، 2021). محاولة تحليل العلاقة بين نمو الكتلة النقدية وتقلبات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2019). مجلة دفاتر بواكس، 10.
- وفاء حمدوش. (جوان، 2015). فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر (2010-2000). مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، صفحة 298.

An analytical and evaluative study of the role of monetary policy in controlling the money supply in Algeria during the period (2000-2019)

Guasham Ismail ^{1†}, Abbass Khadidja ²

¹Laboratory (MQEMADD), Ziane Achour University of Djelfa (Algeria),

Kamil17000@yahoo.fr 

²Laboratory (MQEMADD), Ziane Achour University of Djelfa (Algeria),

H.abbas@univ-djelfa.dz 

Received: 18/09/2021

Accepted: 28/10/2021

Abstract

This study aims to know the extent of the effectiveness of monetary policy in controlling the money supply in Algeria for the period (2000-2019), and to influence the size of the monetary mass in line with the level of economic activity using indirect tools, so it is necessary to follow the path of the monetary mass and its interviews and monetary policy tools and through Bank of Algeria statistics and analysis of its course. The study concluded that the development of the money supply is affected by external shocks and the decline in oil prices.

Keywords:

Monetary policy;
money supply;
money supply interviews;
indirect tools.

JEL Classification Codes: E51, E58.

[†] Corresponding author